العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي (ت377هـ)

د. حليم حماد سليمان
كلية الآداب / جامعة الانبار
قسم اللغة العربية

د. علي مطر الدليمي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الانبار
قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد:-

فقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث أن لكل حكم إعرابي سبباً أو علة، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وهكذا...

والغاية الرئيسة من التعليل النحوي هو أنه يبين الجوانب المهمة من الجهود العقلية الكبيرة للعلماء الأوائل، ودورهم الكبير في إثراء الدرس النحوي، وهذا ما فعله أبو عليٍّ الفارسي في كتابه (الإغفال)، فقد رأينا للتعليل حضوراً بارزاً في كتابه، ولعله أخذ التعليل من شيخه سيبويه.

وقد شغل التعليل أذهان النحاة ردحاً طويلاً من الزمن، وهذا واضح من خلال المؤلفات التي مُلئت بالعلل الكثيرة حتى كانت سبباً رئيساً في ظهور الدعوة إلى تيسير النحو بعد أن غالى النحاة في التعليل إلى الحد الذي جعله يسهم بشكل كبير في وضع القواعد النحوية.

وبعد قراءة كتاب الإغفال قمنا بجرد العلل فيه، فظهرت لنا علة كثيرة الاستعمال، وعلة بناء، وعلة جواز، وعلة التقاء الساكنين وغير ذلك.

ولسنا نزعمُ أننا قد أوفينا أبا عليٍّ الفارسي حقّه في إيراد العلل وحسبنا أننا أخلصنا النية، فإن أصبنا فمن الله الواحد الأحد، وإن أخطانا فكلنا ذوو خطأ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد: ويشمل:

1- أبو علي الفارسي وكتاب الإغفال.

2- العلة معناها وأنواعها

1- أبو عليٍّ الفارسي[1]: هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن إبان الفارسي، ولد سنة 288 هـ، وتوفي سنة 377هـ، أمضى سنين حياته الأولى في مدينة (فسا) يتلقى فيها مبادئ علوم اللغة والدين، ورحل إلى بغداد سنة 307هـ.

أما كتابه (الإغفال) فيدور موضوعه حول المسائل التي أخذها أبو عليٍّ على شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فذكر نصها، وأبدى موضع المؤاخذة منها، ثم عرض لها بالتنفيذ والرّد والإصلاح.

وقد تناول أبو علي في هذا الكتاب ما يزيد على مائة مسألة، وهي في مجملها قضايا نحوية وصرفية وصوتية تناولها أبو علي بالشرح والتحليل، وقد أطنب في بعضها كثيراً، وفي بعضها الآخر نراهُ يسكت فلا يعقّب بشيء بعد ذكر موضع الإغفال.

أما منهجه فيدور حول الأمور الآتية:

1- إنه يبتدئ بذكر نص الزجاج، ثم يتبع ذلك بكلامه مبتدئاً بقوله: قال أبو علي ثم يفند رأي الزجاج بالأدلة والبراهين.

2- وضوح شخصيته غاية الوضوح، وذلك من خلال تصحيحه وتقويته وتخطئته وتصويبه، كقوله: ولا أستحسن هذا، أو قوله: والأول أعجب.

3- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف والشعر العربي.ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((ومنه أيضاً إبدالهم من الباء الجارَّةِ الواو في نحو: والكعبة، والله، فإذا أضمروا رُدَّ على الأصل فقالوا: بكَ لأفعلنَّ... و: (منِ لَدُ شوَلاً...)[2] فيحذفون من الحرف، فإذا أُضمِرَ رُدَّ على الأصل فقيل: من

لَدُنْه، ومن لَدُنّا، وقال تعالى:(مِنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ)[3]، فرُدَّ في الإضمار المحذوف في حال الإظهار)[4].

4- الاعتماد الكبير على كتاب سيبويه مما يدل على تعمقه في دراسة هذا الكتاب وفهمه لعباراته.

5- شيوع النزعة المنطقية الجدلية، إذ إنك تجد عباراته، (فإن قال قائل... قيل له) (فإن قلت... فالجواب...)

1- العلّة معناها وأنواعها:

العلةُ في اللغة: تأتي العلة بمعنى المرض، يقال: اعتلَّ العليلُ عِلّةً صعبةً، من علّ يَعِلُّ، واعتل: أي:مَرِضَ فهو عليلٌ[5]. جاء في كتاب العين: (والعِلّةُ:المرضُ، صاحبها معتلٌ...) [6].

وجاء في اللسان: (والعلّةُ: المرضُ، علَّ يَعِلُّ واعتلَّ، أي مرضَ فهو عليلٌ)[7] وتأتي العلةُ بمعنى السبب، وقد قيل: (وهذه عِلّتُهُ: سَبَبُهُ)[8].

جاء في اللسان: ((هذا عِلّةٌ لهذا، أي: سبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها " فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بِعلّة الراحلة، أي: بسببها، يظهر أنّه يضرب جنب البعير برجله، وانّما يضرب برجلي " [9])) [10]. والذي يبدو لنا أن معنى العلّة هو السبب؛ لأنها سبب في ثبوت الحكم.

العلّة في الاصطلاح:

عرّف الجرجاني (ت816هـ) العلّة بقوله: ((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا مؤثراً فيه)) [11]

وجاء في كتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ) أنها: ((ما يتوقف عليه الشيء... وعند الأصولي: ما يجب به الحكم... وكلٌّ من (العلة) و(السبب) قد يفسر بـ: ما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة: المؤثر، وبالسبب: ما يفضي الى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه

فيفترقان. وقال بعضهم: (السبب): ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به. و(العلّة): ما يثبت الحكم بها)) [12]

أما أنواع العلة فقد ذكر الزجاجي (ت377هـ) ثلاثة أنواع لها هي:

1- العلل التعليمية: ((هي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن وغيرنا كل كلامنا منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضا ً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم...عرفنا اسم الفاعل،فقلنا: ذهب فهو ذاهب... وما أشبه ذلك))[13].

2- العلة القياسية: وأما العلل القياسية فهي أن يقال:لم نصب(زيد) بـ (إنّ) في قوله: إن ّ زيداً قائم ؟ ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟

قال الزجاجي:(فالجواب في ذلك:أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ أخاكَ محمدٌ، وما أشبه ذلك))[14]

3- العلل الجدلية النظرية: وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية وذكر الزجاجي ما يعتل به في باب (إنّ) إذ قال: ((مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟

وبأيِّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية.

وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيءٍ عدلتم بها على ما قُدم مفعوله إلى فاعله نحو:ضرب زيداً عمرو ٌ وهلاّ شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ..))[15]

<u>العلل النحوية عند أبي علي الفارسي:</u>

إن نظرت َ إلى كتاب(الإغفال) تكشف بجلاء أهم التعليلات التي عرض لها في كثير من ظواهر العربية ومباحثها ودقائقها، وقد استعمل أبو علي عباراتٍ تدل على العلة مثل:(لأن) أو(لأنه)، وغيرها من عبارات تدل على التعليل والعلة. وقد تنوعت العلل عند أبي علي بتنوع الأحكام النحوية ومنها:

1- علة كثرة الاستعمال: ذكر أبو علي هذه العلة، إذ قال: ((فإن قال قائل ٌ: أفليس الهمزة قد حذفت من قولهم:(ويَلمَّهِ)، وفي قولهم (ناسٌ)، وفي اسم (الله) عزوجل وكل ذلك قد حكاه سيبويه[16]. وذهب إلى حذف الهمزة فيه، فما أنكرت َ أن يكون حذف الهمزة المبتدأة كثيرا ً يجوز القياس عليه، ورد ّ َ غيره إليه. وقد ذهب الخليل إلى حذف الهمزة من (أن) في قولهم: لن يفعل،وقال:هو (لا أن ْ) قيل له: ليست هذه الحروف من الكثرة والسعة بحيث يقاس غيرها عليها، انما هي حروف كثرَ استعمالها فحذف بعضها، وعُوِّض من حذفه...)) [17]

2- علة بناء: البناء خلاف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، وقد أورد ابو علي الفارسي علة بناء الاسم إذ قال: ((حكم ما يبنى من الأسماء أن يكون لمضارعته الحرفَ، فلمُضارعتِهِ له ما يجب أن يخرج إلى حكمه (كما أنَّ نوعاً منها لمشابهتها الأفعال تخرج إلى حكمها) فيمتنع ما يكون لها من الجر و التنوين كما تُمنِعهما، و كذلك (الآن) بُني لِما فيه من مضارعة الحرف))[18].

علة عدم بناء: ذكر هذه العلة عند قوله: ((فإن قال قائل ٌ، هلّا بُنِيَ (سَحَر) لتضمنه معنى حرف التعريف، كما بُنِي (أمسِ) لتضمنه معنى الحرف، وكما بُنِي (الآن)، قيل له: (سَحَرَ) لا يجب بناؤه ؛ لأنه لم يتضمن معنى الحرف كما تضمنه (ألآن) و(أمسِ) فيمن بناه، وإنما عُدل عما هو معرفة بالإلف واللام فلذلك لم يصرف...)) [19]

3- علة جواز: أورد أبو علي هذه العلة في الأمور الآتية:

أ- الإمالة في الألف من اسم(الله) تعالى: إذ قال: ((فأمّا الإمالة في الألف من اسم (الله) تعالى فجائز في قياس العربية، والدليل على جوازها فيه أن هذه الألف لا تخلو من أن تكون زائدة لـ (فِعالٍ) كالتي في (إزار) و(عِماد)، أو تكون عين الفعل، فإن كانت زائدة لـ (فِعالٍ) جازت فيها الإمالة من جهتين:

إحداهما: أن الهمزة المحذوفة كانت مكسورة وكسرها يوجب الإمالة في الألف كما أن الكسرة في (عماد) توجب إمالة ألفه... ويجوز إمالتها من جهة أخرى، وهي لام الفعل منجرة، فيجوز الإمالة لانجرارها. قال سيبويه(ت180هـ): ((سمعناهم يقولون:من أهْلِ عادٍ)) [20] قال: (وقالوا:مررت بعجلانك، فأمالوا) فكذلك أيضا تجوز الإمالة في الألف من اسم(الله)، فإن كانت الألف في الاسم عينا ليست بزائدة جازت إمالتها وحسُنت فيها...)) [21].

ب- ثبات همزة لفظ الجلالة(الله):قال: ((أما قولهم: "أفالله" فإنما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبتها حرف القسم، وقيامها مقامه، وكونها بدلا منه، فلما كانت بدلاً مما يثبت ثبتت لتدل عليه. وهذا مذهب سيبويه))[22].

ج- علة وقوع(ما) الموصولة فاعلاً لـ (نِعْمَ): قال أبو علي: في قوله[23]: ((وكذلك كانت "ما" في نِعْمَ بغير صلة ؛ لأن الصلة توضّح وتخصّص)) دلالة على أن "ما" إذا كانت موصولة لم يجز عنده أن تكون فاعلة نِعْمَ وبِئْسَ، وذلك عندنا لا يمتنع، وجهة جوازه: أنَّ "ما" اسم مبهم يقع على الكثرة، ولا يخص واحداً بعينه، كما أن أسماء الأجناس كذلك، وهي تكون للكثرة والعموم، كما أن أسماء الأجناس تكون للكثرة..))[24].

قال ابن عقيل (ت769هـ): ((وقوله تعالى﴿بِئْسَما اشْتَرَوْا بِهِ أنْفُسَهُم﴾[25] واختلف في "ما" هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (بئسَ) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة..))[26].

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ " ما " في قوله (بِئْسَما) فاعل[27]، وهذا مذهب ابن خروف (ت609هـ) ونسبه إلى سيبويه كما قال ابن

عقيل[28]. وهذا ما أكده الزمخشري (ت598هـ) إذ قال: ((ما نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً...))[29].

د- جواز عطف قوله تعالى: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ [30] على قوله تعالى: ﴿ولكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ﴾[31]؛ ((لأن "كفروا" في موضع فعل مرفوع، فيعطف عليه بالمرفوع؛ لكون موضعه رفعاً)) [32].

وقد ذكر سيبويه هذا الكلام بقوله: (((فَلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، فجعلا كفرَه سبباً لتعلم غيره، لكنه على كفروا فيتعلمون، ومثله (كُنْ فيَكُوْنُ)[33]، كأنه قال: إنّما أمْرُنا ذاك فيكون))[34].

4. علة عدم جواز: ذكر هذه العلة كثيراً [35]، ومنه:

أ- عدم جواز إسكان الياء في "هي" والواو في "هو"، إذ قال أبو علي: ((فلو قال قائل: الجيد الإسكان في ياء "هي" وواو" هو" لسكون النون في (أنتَ)،كما قال أبو إسحاق[36]، قيل: لا يجوز الإسكان فيهما لتحرك النون في "أنا" لمّا كان بينهما فصل، ولو كانت الحركة في الياء والواو من هذين الاسمين أجود من الإسكان لتحرك النون في "أنا"، فبإزاء النون المتحركة من "أنا" النون الساكنة من "أنت" فقد تكافأ إسكان الياء والواو في "هو" و"هي"، وتحريكهما في الجودة من هذه الجهة كما ترى، فليس السبب الذي تختار له الحركة على السكون في آخر هذين الاسمين هذا،ولكن أن يكون أكثر، وفي اللغات أشهر، فأما من حيث ذكره فالأمران متكافئان... والسبب الذي يختار له الحركة في"هو" و"هي" كونهما أفشى وأشيع في اللغة، لا لأنهما مضمران منفردان؛ إذ لا يوجب كونهما مضمرين منفردي الحركة...))[37]

ب-عدم جواز وقوع قوله::يغفر لكم " جوابا ً لقولـه:" هل أدلكم " إذ قال عند تعليقه على قوله تعالى: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ* تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) [38] ثم قال:" يَغْفِرْ لَكُمْ" [39]: ((أن قوله: " يغفر لكم" لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جوابا ً لـ "هل أدلكم" أو جوابا ً لـ" تؤمنون"

الذي هو بمعنى آمنوا، فلا يجوز أن يكون جوابا ً لـ"هل أدلكم"؛ لأنّ المعنى يصير: هل أدلكم إن أدلكم، كما أنك إذا قلت: هل تؤمنون يغفر لكم، كان المعنى: إن تؤمنوا يغفر لكم، وهذا لا يصح في المعنى والتأويل،ألا ترى أن الكافر والفاسق مدلول،فلو كان في الدلالة تجب المغفرة لوجبت له، كما وجبت للمؤمن، فإذا لم يجز هذا ثبت أنه جواب "تؤمنون" وأن "تؤمنون" بمعنى آمنوا)) [40].

والذي يبدو لنا أن قوله "تؤمنون" يكون جوابا ً لـ"هل أدلكم"، إذ إن "تؤمنون" خبر في معنى الأمر، وهو يخضع للقاعدة النحوية التي تقول: إن الفعل المضارع يجزم إذا وقع في جواب فعل أمر، كقولنا:اقرأ تنجح.

5. علة إعراب: ذكر هذه العلة في إعراب المضارع ورفعه، إذ قال: ((والصحيح في هذا أن رفعه لوقوعه موقع الاسم، وإعرابه بالمضارعة،والدليل على أن إعرابه بالمضارعة التي فيها للأسماء: أن الأفعال عوامل في الأسماء، وأدوات لها،فكان القياس ألّا يعرب شيء منها، كما لم تعرب سائر العوامل فيها، ألا ترى أن الإعراب يكون بعوامل، فلو جعلت للعوامل عوامل وجب أن يكون لعوامل العوامل عوامل، فيتصل ذلك إلى ما لانهاية، وإذا أدى الإعراب فيها إلى ذلك كان غير مستقيم، إلاّ أن ّ قسما منه أشبه الاسم لدخول السين وسوف عليه، ولدخول اللام عليه في قوله تعالى:﴿وإنّ ربّك ليحكم بينهم﴾[41]... فلما ضارع الأسماء هذه المضارعة جُعل إعرابه كأعرابها..)) [42].

6.علة التقاء الساكنين: ذكر هذه العلة بقوله ((وأما قوله عز وجل: ﴿الم* الله﴾[43].

فمذهب سيبويه فيه أنه حرّك لالتقاء الساكنين،والساكن الذي حرّك له الميم هو لام التعريف...))[44].

وقد ذهب الاخفش (ت 211هـ) إلى أنّ الميم ساكنة وقد جاء بعدها حرف مقطوع محرك بالفتح، لذلك جاز أن تحرك الميم بفتحة الألف، وتحذف في لغة من قال: مَنَ بوك َ فلا تقطع [45].

7. علة منع: علل أبو علي منع انتصاب (أمدا ً)على التمييز في قوله تعالى((أيُ الحِزبَينِ أَحصَى لِما لَبِثُوا أَمَدًا))[46] إذ قال:((إعلم أن التمييز في "الأمد" وانتصابه عندي ممتنع غير مستقيم،وذلك أنه لا يخلو من أن يكون "أحصى" يحمل على أن يكون فعلاً ماضيا ً أو "أَفْعَلَ" نحو: "أَحْسَنَ " و"أَعْلَمَ"، ولا يجوز أن يكون "أَحْصَى" أفعل َ وغير مثال الماضي لأمرين:

أحدهما: أنه يقال:أَحْصَى يُحْصِي، وفي التنزيل ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾[47] وأفعل يُفْعَل لا يقال منه: هو أفعل من كذا،فأما قولهم:"ما أَولاهُ للخير" و(وما أعطاه للدراهم)[48] فمن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ لقلته،ويعرف خروجه عن الجمهور والكثرة...

والأمر الآخر الذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التمييز: هو أن ما انتصب على التمييز في نحو هذا، كقولك(:أكثر مالاً.. ونحو هذا) فهو في المعنى فاعل وإن كان في اللفظ منتصباً..ألا ترى الى أن المال هو الذي كثُر... وليس ما في الآية كذا، لأن الأمد ليس هو الذي أحصيَ...))[49].

والذي يبدو لنا أن أبا علي قد أصاب في منع انتصاب "الأمد" على التمييز؛ إذ إن كلامه خاضع للقاعدة النحوية التي تقول(التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل:إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالاضافة..)[50].

8. علة طول الكلام: ذكر هذه العلة في موضعين:

أ. حذف خبر " إنّ " فعند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [51] قال: ((يجوز عندي أن يكون المعنى: إنَّ الّذِينَ كَفَرُوْا وَصَدّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ، فلما كان المعطوف عليه ماضيا، دلَّ على أن المراد بالمضارع ايضاً الماضي. ويقوي هذا قوله: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ) [52]، فخبر اسم "إنّ" مضمر هو نحو ما ظهر من قوله: (أضلَّ أَعْمَالَهُم، وحَسُنَ حذف الخبر لطول الكلام بالصلة...)[53].

والذي نراه صحيحا ً قول الزمخشري إذ قال: خبر" إنَّ " محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره: إنَّ الذِينَ كّفَرُوا وَيَصُدّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ...نُذِيقُهُم مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ [54] إذ لا حاجة إلى تقدير خبر لـ(إنَّ) من سورة أخرى ما دام هناك خبر مناسب في الموضع نفسه.

ب. حذف لام "لقد" في قوله تعالى﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّاهَا* وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسّاها﴾[55] إذ قال:حذفت اللام في "لقد" جوازا ً لطول الكلام...[56].

9. الحمل على المعنى: كثيراً ما نجد النحويين والصرفيين يعولون على المعنى في عللهم، وأبو عليٍّ واحد منهم،فقد قال عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ولكنّ الشّياطين كَفَرُوا يُعَلِمونَ النّاسَ السِحْرَ﴾ [57] وقوله:﴿فَيَتَعَلمُونَ مِنهُما﴾[58] قال: ((فإن قيل: كيف تحمل الكلام على التثنية، و"الشياطين" في المعنى جمع في قوله: (فيتعلمون منهما)؟ قيل: الحمل على التثنية والجمع في (ذا) ونحوه شائع، يحمل الكلام على المعنى فيجمع، وعلى لفظ هاروت وماروت فيثنى...))[59].

10. علة الاتساع: ذكر هذه العلة في قوله: ((فإن قال قائل: لم ِ غيّر البناء واقيم مقامه حرف يدل عليه ؟ وما كانت الحاجة إلى ذلك والقصد فيه يقال له:لما في ذلك من التوسع والمبالغة، ألا ترى أن "لم" إنما هي لنفي ما مضى، وأن "إنْ" إنما هي للشرط، والشرط لا يكون إلا بما يستقبل، والشيء لا يستقبل ثم يمضي،فإذا أوقعت الماضي هذا الموقع، فكأنك قد أثبته وحققته فقلت: كان، فكأنه قال: وكذلك النفي بـ(لم) إنما هو لما مضى وإن كان اللفظ لفظ الاستقبال...))[60].

11. علة كراهة: إذ علل حذف الهمزة في المضارع من بناء (أَفْعَل ِ) نحو: أَكْرَم ِ وأعْطَى وآمن،إذ قال: ((وهذه الهمزة تحذف في المضارع كراهية لاجتماع الهمزتين،كما ذكر سيبويه، ثم أُتبع سائر الحروف الهمزة، كما أُتبع في باب "وعد" الياء))[61].

12. علة شذوذ: ذكر هذه العلة بقوله: ((فإن قلت: كيف حكى سيبويه أنَّ بعض أهل الحجاز يقول:النبيءُ فيهمز،وقال فيه: (إنها ليست بجيدة)[62] ولو كان الاصل عنده الهمز، لكان "النبيُ" عنده إذا هُمِزَ هو الجيد ؟ فالقول فيه: إنه إنما لم يستجده لشذوذ عن الاستعمال، وإن كان مطردا ً في القياس، فمن هنا لم يستجده كما لم تستجد "وَدَعَ" و"وَذَرَ" في ماضي: يَدَعُ وَيَذَرُ، لشذوذه عن الاستعمال وإن كان مطردا ً في القياس، فمن أجل هذا قال في قول من هَمَزَ "النبيُّ": (إنه غير جيد...)) [63].

13. علة الجزم: عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [64] قال: إن ما ذكره أبو إسحاق الزجاج [65] من أن ّ(لم) جزمت الفعل المضارع (تفعلوا) صحيح ؛ لأن "لم " أحدثت في الفعل المضارع معنى المضي فجزمته[66] (ولكن يلزم إن كانت "لم" جزمت لأن فيه أنه جعل المستقبل بمعنى الماضي ألاّ ينجزم بـ (لا) في نحو: لا تفعل، وباللام في نحو: (لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)[67] لأن واحدا ً منهما لم يجعل الفعل المستقبل ماضيا ً، وعلة الجزم على ما وضع إنما هو هذا، وليس الأمر كذلك ؛ لأن هذين الحرفين يجزمان الفعل وليس يجعلان المستقبل بمعنى الماضي...))[68]

14. علة عدم عطف: فعند كلامه على قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ)[69] قال: ((وأما قوله: ومن تولاه فلا تخلو "مَن" فيه من أن تكون بمعنى الذي، أو تكون بمعنى الجزاء فالفاء إنما هي جواب للجزاء، ولا تكون عاطفة؛ لأن الفاء إذا كانت جوابا ً لم يجز أن تكون عاطفة، كما أنها إذا كانت داخلة على خبر المبتدأ – إذا كان المبتدأ موصولا ً وكانت جملته معنى الجزاء – لم تكن العاطفة...))[70].

وفضلاً عن هذه العلل هناك علل أخرى، ومنها: علة تغليب[71]، وعلة استثقال[72]، وعلة حذف[73]، وعلة مشابهة[74]، وعلة استغناء[75].

وقد امتازت تعليلات أبي علي الفارسي بعدد من الميزات ومن أهمها:

1- تعدد العلل.

2- الاعتماد على تعليلات نظرية.

أولاً: تعدد العلل:

لم يكتفِ أبو علي الفارسي بتعليل الكثير من الأحكام النحوية بعلةٍ واحدةٍ وإنما عللها أحياناً بعلتين أو أكثر. وفي مسألة التعليل بأكثر من علة خلاف بين علماء العربية، فمنهم من لايجيزه كما قال السيوطي (ت911هـ)[76]، وذلك لأنهم يرون أن جميع صفات العلة العقلية تلقى على العلة النحوية، أو لأنه إذا كان للحكم أكثر من علة لم يؤد انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويوجد الحكم لافتراض علة أخرى. [77] ومنهم من يجيزه كـ (ابن الوراق[78] ت 381هـ) و(ابن جني[79] ت392هـ)، إذ يقول ابن جني: ((فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين) [80].

أما أبو علي الفارسي فقد كان يميل إلى تعدد العلل، ومن ألأمثلة على ذلك في كتابه، ما قاله عند تعليقه على ما أنشده أبو زيد الأنصاري[81] (ت215هـ):

عَيْنَاء ُ حَورَاء ُ مِن َ العِينِ الحِيْرْ [82]

قال: ((ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون قَلَب َ الواو إلى الياء ؛ لامتناع وقوعها في القافية، أو لاستثقال الواو، أو لاتباع العين...)) [83]

ثانياً: الاعتماد على تعليلات افتراضية:

يمثل النظر أساساً لتوليد الصيغ في اللغة، إذ يفسر ظواهرها واحكامها، وقد استعمل العلماء خيالهم من أجل الاكثار من العلل، فمثلاً قالوا: لماذا لم تثنَّ الأفعال ولا تجمع ؟ ولماذا لم يجعل الجر للأفعال والجزم للأسماء... فهذه التساؤلات لا يوجد لها جوابٌ في اللغة ذاتها، ولكن يمكن أن يقبلها العقل، إلا أنها لا تقنع من يرى أن للغة منطقاً خاصاً، ومسلكاً لا يتناسب مع ما يفترضه النحاة المعللون.[84] فمن الأمثلة على ذلك قوله: ((وأما قولنا:"الله" فقد حمله سيبويه على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الاسم (إلاه) ففاءُ الكلمة على هذا همزةٌ وعينها لام، والألف ألف "فِعَالٍ" الزائدة، واللام هاء ٌ.

والقول الآخر:أن يكون أصل الاسم: "لاه ٌ" ووزنه "فَعْل ٌ" فأمّا إذا قدرت أن َ الأصل (إلاه)

فيذهب سيبويه[85] فيه الى أنه حذفت الفاء حذفاً لا على التخفيف القياسي على حد قولك: "الخبُ " في الخبْءِ.. فإن قال قائل: ولم قُدِّر هذا التقدير ؟ وهلاّ حمله على التقدير القياسي.. قيل له: إن ذلك لا يخلو من أن يكون على الحذف كما ذهب إليه سيبويه، أو على تخفيف القياس في أنه إذا تحركت الهمزة وسكن ما قبلها حذفت...)[86] وهكذا يستمر بقوله: فإن قال قائل...قيل...

والذي يبدو لنا أن هذه التساؤلات ناتجة عن التصور العقلي في إيجاد العلل لكل شيء في اللغة.

وبعد هذا التطواف في موضوع ((العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي عليٍّ الفارسي))، يمكننا أن نقف عند بعض النتائج التي انتهى إليها البحث وهي:-

1. **كثرة التعليلات النحوية واتساعها، عند أبي علي الفارسي إذ من النادر أن يترك حكماً نحوياً من دون أن يبين له علة أو يذكر له سبباً.**
2. **الاختلاف في بيان العلة، بحسب الحاجة إلى ذلك، فنراه في موضوع يطيل من ذكر العلة، وفي آخر يقلل من التعليل.**
3. **لم يصرّح بذكر العلة، وإنما يكتفي بإيراد عبارات تدل على تعليلاته، مثل: (والسبب)، (لأنه) وغير ذلك.**
4. **لم يكتفِ أبو علي بتعليل الكثير من الأحكام بعلة واحدة، وإنما عللها أحياناً بعلتين أو أكثر.**
5. **أعتمد أبو عليٍّ على تعليلات نظرية، شأنه في ذلك شأن العلماء الذين يستعملون خيالهم من أجل الإكثار من العلل.**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(هوامش البحث)

(1) تنظر ترجمته في الكتب الآتية: طبقات النحويين واللغويين:130، وفيات الأعيان:8/2- 82، البلغة في تاريخ أئمة اللغة:53-54، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:273/1-275، الأعلام:179/2-180، وترجم له الدكتور عبد الفتاح شلبي ترجمة مفصلة في كتابه(أبو علي الفارسي): 28-96. وتناول حياته الدكتور كاظم بحر المرجان عند تحقيق كتاب (التكملة): 6-15، والدكتور عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم عند تحقيق كتاب (الإغفال):12/1-160 وغيرهم.

(2) رجز لم أقف على قائله، وتتمته: من لَدُ شولاً فإلى إتلائها، ينظر الكتاب: 264/1.

(3) الكهف: 2.

(4) الإغفال: 1/ 213-215.

(5) ينظر: مختار الصحاح: 451 (علل).

(6)- العين:88/1.

(7)- اللسان: (علل).

(8)- ترتيب القاموس:300/3.

(9)- ينظر الحديث في:صحيح مسلم:880/2.

(10)- اللسان: (علل).

(11)- التعريفات:88.

(12)- الكليات: 220/3- 221.

(13) (14) (15) الإيضاح في علل النحو:64-65

(16)- ينظر: الكتاب: 195:2-196.

(17)- الإغفال:50/1.

(18)- نفسه: 279/1.

(19)- نفسه: 1/ 323.

(20)- الكتاب: 4 / 122.

(21) -الإغفال:72/1.

(22)- نفسه:89/1، وينظر: الكتاب: 2/ 211.

(23)- أي في قول ابي اسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه: 1: 172

(24)- الإغفال348/1.

(25) البقرة: 90.

(26)- شرح ابن عقيل: 3/ 62.

(27)- الإغفال: 1: 348.

(28)- ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 62، والكتاب: 2: 211.

(29)- الكشاف: 1: 296.

(30) – البقرة: 102.

(31) – البقرة: 102.

(32) – الإغفال: 1/ 371.

(33)- البقرة: 117.

(34)- الكتاب: 3/ 38 -39..

(35)- ينظر: نفسه: 2/1، 220، 128، 69،84، 17.

(36)- معاني القرآن وإعرابه: 157/1.

(37)- نفسه: 326 -327.

(38)- الصف: 10،11.

(39)- الصف: 12.

(40)- الإغفال: 363.

(41)النحل: 124.

(42)الإغفال: 2/ 172.

(43)- آلـ عمران: 2، 1.

(44)- الإغفال: 1/ 92.، وينظر الكتاب: 4/ 153.

(45)- ينظر معاني القرآن: 1/ 22.

(46)- الكهف: 12..

(47)- المجادلة: 6.

(48)- ينظر المقتضب: 4 / 178.

(49)- الإغفال: 2/ 359 -360.

(50)- شرح ابن عقيل: 2/ 110.

(51)- الحج: 25.

(52)- محمد: 1.

(53)- الإغفال: 1/ 254.

(54)- ينظر الكشاف: 3-10.

(55)- الشمس: 9، 10.

(56) – ينظر: الإغفال: 1/ 409.

(57) – البقرة: 102.

(58) – البقرة: 102.

(59) الإغفال: 1: 377.

(60)- نفسه: 1/ 356

(61) نفسه: 1 / 108- 109، وينظر الكتاب: 4/ 280.

(62) الكتاب: 3/ 555.

(63) الإغفال: 1/ 236.

(64) البقرة: 24.

(65) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/100 - 101.

(66) ينظر: الإغفال: 1/177- 118.

(67)- الحج: 29.

(68)- الإغفال:1/118.

(69)- الحج: 4.

(70)- الإغفال:422/1

(71)- نفسه:51/1.

(72)- نفسه:62/1.

(73)- نفسه:68/1.

(74)- نفسه:128/1.

(75)- نفسه:495/2.

(76)- ينظر: الاقتراح:54.

(77) ينظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام:89. نقلاً عن العلة النحوية تاريخ وتطور:147.

(78)- ينظر علل النحو:161.

(79)- الخصائص:101/1.

(80)- نفسه:101/1.

(81)- النوادر: 571.

(82)- البيت من أرجوزة لمنظور بن مرثد الاسدي في أراجيز العرب: 155- 156. نقلاً عن محقق كتاب الإغفال:156/2. (هامش رقم"5")

(83)- الإغفال:156/2.

(84)- ينظر العلة النحوية تاريخ وتطور:154- 155.

(85)- ينظر: الكتاب:194/2- 196.

(86)- الإغفال: 43/1- 44.

المصـادر

القرآن الكريم.

*** أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة اللغة، وآثاره في القرآن والنحو، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، 1957م.**

*** الأعلام، خير الدين الزركلي"ت 1976"، ط1، دار العلم للملايين، 1979م.**

***الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق:د عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2003م.**

*** الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ط 2، حيدر آباد 1359هـ.**

***الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط 3 بيروت، 1399هـ – 1979م.**

***بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، عنى بتصحيحه محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1326هـ.**

*** البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي "ت817هـ" تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.**

*** ترتيب القاموس المحيط، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط3، بيروت، 1980م.**

***التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.**

***التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة:كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1981م.**

*** الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،1975م.**

***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د. مالك المطلبي و د. غالب المطلبي، بغداد، 1414هـ – 1994م.**

*** صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج "ت261هـ"، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1374هـ 1955م.**

*** طبقات النحويين واللغويين، ابو بكر الزبيدي"ت379هـ" تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط 1 مصر، 1954م.**

*** العلة النحوية، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، د. محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، مطبعة السطور، ط1، 1423هـ – 2002م.**

*** علل النحو، ابن الوراق، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم الدرويش، منشورات مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 1999م.**

*** العين، الخليل بن احمد الفراهيدي "ت175هـ" تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الرشيد – بغداد 1980م – 1985م.**

***الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403 هـ 1983م.**

*** الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان (د.ت).**

*** الكليات أبو البقاء الكفوي، تحقيق، د.عدنان الدرويش، ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية، 1975 م.**

*** لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ) دار صادر، بيروت 1968 م.**

*** مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، دار الرسالة الكويت، 1402هـ– 1982م.**

* معاني القرآن الأخفش، تحقيق، فائز فارس، المطبعة العصرية الكويت، 1979م.
* معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجاجي، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م.
* المقتضب، أبو العباس المبرد (285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة، 1399.
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف بغداد 1959 م.
* وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان، شمس الدين أبو علي العباسي احمد بن محمد بن أبي بكر(ت 681هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت 1977م.